

## «جمول»: 33 عاماً على زهرة التحرير

أحيا الحزب الشيوعي اللبناني، أمس، ذكرى انطلاقة جبهة المقاومة اللبنانية (جمول) في احتفال شعبي، امام صيدلية بسترس في منطقة الصنائع، بمشاركة الامين العام للحزب خالد حداده وأعضاء المكتب السياسي، رفعت خلاله الاعلام اللبنانية واعلام جبهة المقاومة. والقي عضو اللجنة السياسية وعضو قيادة بيروت الدكتور خليل سليم كلمة قال فيها: «33 عاماً مضت وزهرة التحرير جمول بأريجها تعطر تاريخ لبنان المقاوم، 33 عاماً ونحن نلح على ذكرى انطلاقة جمول لانها الاجمل والاصح ولانها درة الكفاح الوطني اللبناني والصفحة الأكثر اشراقاً في تاريخ لبنان الحديث». وأضاف: «جمول اليوم بأبهى حلتها، نكراها له طعم خاص ونكهة خاصة. في ذكرى جمول الى مزبلة التاريخ يا كبير عملاء العدو الصهيوني انطوان لحد. والنكهة الخاصة اننا في قلب انتفاضة شعبنا ضد هذا النظام الطائفي التعسفي الفاسد الظالم، من اجل الحرية والعيش بكرامة».

وبعد توجه المشاركين الى وزارة الداخلية «للتضامن مع المعتقلين وطلب الحرية لحملة ارث جمول، شموع التغيير»، تحدّث حداده، فقال: «اليوم تستكمل المقاومة بوجهها الاخر حين اعلنا منذ اكثر من شهر اننا امام مرحلة اطلاق المقاومة الشعبية من اجل التغيير الديمقراطي، من اجل دولة حديثة ديمقراطية، دولة للرعاية الاجتماعية مدخلها قانون انتخاب نسبي خارج القيد الطائفي وعلى اساس الدائرة الوطنية الموحدة». وأضاف أن الرعب من الحراك «يدل على ضعف ساد أوساط المتحلّقين حول طاولة تقاسم السرقات المسماة طاولة الحوار الوطني الذين يحاولون توجيه الفقراء لضرب الفقراء». وأكد: «نحن الذين أطلقنا المقاومة في عز الفساد، في جو من السيطرة الخارجية ومن التآمر العربي ومن تآمر النظام اللبناني، نقول: مهما كان الظرف ومهما كانت موازين القوى لن نسمح في ضرب روح المقاومة عبر إعادة جثة هذا العميل، ونبلغكم بأننا أقمنا صلات مع وزارة الخارجية ومع الأمن العام ومن كل المعنيين في هذا الموضوع، وتعهدوا بأن لا تعود جثة هذا الذئب الى بلادنا، وأن لا يقام أي قداس. نحن نقول لهم اننا نصبر لكن لصبرنا حدوداً ولا يختبرنا ويجربنا أحد، جربتمونا ولا تجربونا مرة ثانية». وانتقل المشاركون بعد ذلك الى ساحة رياض الصلح للاعتصام هناك استنكاراً لتوقيف مجموعة من شباب الحراك المدني.

(الصورة لمروان بو حيدر)



## «القاعدي» الأول

### 13 سياسياً امام النائب العام المالي

سيألف عددٌ من السياسيين باحة «الخطى الضائعة» في قصر عدل بيروت في الأيام المقبلة. بدلاً من زيارات القضاة الروتينية التي اعتادوها، سيحضر هؤلاء استجابةً لاستدعاء النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم. 13 نائباً حاليين وسابقين يُفترض أن يمثلوا أمام القاضي ابراهيم الثلاثاء المقبل، بعدما أعطى إشارته لمؤسسة كهرباء لبنان بقطع التغذية الكهربائية عن منازلهم ومؤسساتهم بمؤازرة دوريات معززة من قوى الأمن الداخلي لعدم تسديدهم الفواتير المستحقة عليهم. وعلمت «الأخبار» أن أكبر المبالغ المستحقة على أحد هؤلاء يبلغ 671 مليون ليرة، فيما أقل المبالغ يبلغ 12 مليوناً. ولدى سؤال «الأخبار» القاضي ابراهيم عن هوية السياسيين أجاب: «سيعرف الجميع أسماءهم الثلاثاء».

بحسب المعلومات، تبلغ قيمة فواتير هؤلاء غير المسددة نحو مليار و200 مليون ليرة. وهم من لائحة طويلة أعدتها مؤسسة كهرباء لبنان عام 2012 وأحالتها على النيابة العامة المالية لاتخاذ الإجراءات القضائية. وتشير المعلومات إلى أن ذوي الأسماء الأخرى التي تضمنتها اللائحة الأصلية عمدوا في السنتين الماضيتين إلى تسوية أوضاعهم. وقالت مصادر في المؤسسة ان لائحة جديدة سترسل الى النيابة العامة المالية تتعلق بفترة ما بعد 2012، وستضم أسماء «قطيعة».

«الدولة» في القلمون لدى توقيفه، بل كان أحد أبرز المطلوبين لهذا التنظيم لإقامة حد القتل عليه لكونه «جندياً منشقاً». كذلك كان مطلوباً للأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية. لذلك، تكشف مصادر إسلامية متشددة لـ «الأخبار» أنه اعتكف في الفترة الأخيرة في منزله المعروف من قبل أجهزة الأمن اللبنانية في عرسال، ولم يعد يتردد على الجرد خشية تصفيته. وعزّز اعتزاله فقدانه عدداً من مساعديه الأساسيين بالتوقيف أو بالقتل كعمر الأطرش وسامي الأطرش وسامح البريدي، فاختر أن ينزوي بعد أن بدأت إمارته التي بناها خلال سنوات عدة بالانهيار، علماً بأن الأخيرين كانا يشكّلان العنق الأمني لهذه المجموعة. ويؤكد أحد أقاربه لـ «الأخبار» أن علاقته ساءت في الفترة الأخيرة بـ «النصرة» أيضاً، وأنه أعاد قبل نحو شهرين افتتاح ملحمته بعدما «وصلت ديونته إلى 30 ألف دولار لعدد من أبناء البلدة».

بعد عمر الأطرش وحسين أمون وسامي الأطرش، اسمٌ جديد يسقط قبله أوقف قريبه عمر الأطرش بتهمة نقل انتحاريين، ثم تبعه توقيف نعيم عباس، أحد المحرّكين الأمنيين ومتعهد نقل السيارات المفخخة. أفراد المجموعة التي تحدثت وزارة الدفاع عن تورطها في تفجيرات الضاحية والبقاع الشمالي يتساقطون واحداً تلو الآخر. الأجهزة الأمنية تؤكد أنهم الأخطر في عالم الإرهاب وتجهيز السيارات المفخخة التي استهدفت الضاحية الجنوبية. لكن هؤلاء، أو على الأقل معظمهم، يدفعون هذه التهم عنهم، وأبرزهم كان ابراهيم الأطرش الذي نفى أمام من التقاه التهم الموجهة ضده، معترفاً بإحداها وهي قتل النظام السوري داخل سوريا فقط. وبحسب المعلومات الأمنية، فإن الأطرش متهم بحسب الجيش بـ «تجهيز سيارات مفخخة وإطلاق صواريخ وقذائف هاون على قرى وبلدات لبنانية، واحتجاز مواطنين، والمشاركة في قتل أربعة مدنيين في وادي رافق - عرسال في حزيران العام الماضي (من آل أمهر وجعفر وأوغلو) وقتل عسكريين في وادي حميد - عرسال، والتخطيط لاستهداف أحد الضباط بعبوة ناسفة».

## اعست الدولة فتولينا معاقبة السجناء!

الذي خرج إلى الحرية منذ أشهر، وقال لرئيس المحكمة: «عندما تخلت الدولة عن مسؤوليتها، اضطررنا إلى التدخل للحفاظ على كرامة السجن». وتوجّه إلى العميد قائلاً: «هل تكون أخطأنا إذا حاسبنا كل من يشتد أي ديانة أو يتعاطى المخدرات أو يعتدي على حرمة أحد أو يبترس سجناء ضعفاء؟ قمنا بالواجب الذي تقاعست الدولة عن القيام به». وكشف «أبو الوليد» أن ضابطين في قوى الأمن أوصياه بالسجين القنذلي عند نقله إلى الجناح «د» وأبلغاه أنه مريض نفسي وقد حاول الانتحار سابقاً عدة مرات. وقد أرجئت الجلسة إلى 19 شباط للاستماع إلى إفادة عدد من الشهود.

رم

عن الحادث لا التدخل، وأقروا بأنهم كانوا يشاهدون عمليات الجلد إجابة مضحكة مبكية في سجن يُفترض أنه خاضع لسلطة القوى الأمنية المتواطئة. وأكثر ما أذهل ابراهيم كانت إفادة الضابط الذي ذكر أنه سجل الشكوى ضد مجهولين، إذ كيف يُعقل ذلك في سجن معروف كل نزلائه؟ السجناء الإسلاميون ردّوا الاتهامات المسووقة ضدهم. فاعترف «أبو تراب» بأنه ضرب السجن المتوفى لأنه أرسل صورة عضوه الذكري لسيدة كبيرة في السن خارج السجن، بعدما اتصلت به الأخيرة واشتكت له وأعطته الرقم المرسل، لكنه نفى أن يكون قد شنق القنذلي، كذلك فعل خالد يوسف المعروف بـ «أبو الوليد»،

المخدرات. غير أنهم كشفوا أن سطوة السجناء الإسلاميين كانت مستمدة من الضباط أنفسهم. إذ ذكر أحد الشهود أنه بعدما ضرب على أيدي «الجماعة» (للاشارة إلى حاكمي المبنى) تحت أنظار العناصر الأمنيين، لجأ إلى القوى الأمنية للدعاء. غير أن ضابط الدوام في المبنى الملازم أول إبلي ن. استدعاه للتحقيق معه في «غرفة الكلاب»، أي نظارة رقم 395، الخاضعة لنفوذ الإسلاميين تحت إشراف «أبو عبدة». الشاهد نفسه أبلغ القاضي بأنه يخشى على حياته إن كشف الأسماء طالباً حمايته. واستغرب رئيس المحكمة تعرض السجن للضرب على مرأى من عناصر الأمن، ولمّا استفسر من العناصر ردّوا بأن أوامرهم كانت تقضي بالإبلاغ

وبعد جلسة استجواب فيها رئيس المحكمة ثلاثة أطباء من المركز الطبي في سجن رومية المركزي، اثنان منهم مدعى عليهما بجرم الإهمال والتسبب بوفاة السجنين حسان سبيتي، انعقدت جلسة محاكمة للمتهمين بقتل السجنين غسان القنذلي شنقاً في سجن رومية عام 2012. وحضر الجلسة «نجوم مبنى الإرهاب» في رومية: «أبو تراب» و«أبو عبدة» و«أبو الوليد»، السجناء الثلاثة الذين ذاع صيتهم في ما عُرف سابقاً بـ «إمارة رومية»، إضافة إلى سجناء آخرين بعضهم متهم بالمشاركة في قتل القنذلي. وانطلق ابراهيم من إفادة الشاهدين خالد منتش وأحمد ناصر للدخول إلى القضية المتهم فيها أيضاً اللبناني بلال ابراهيم (أبو

عبيدة) واليمني سليم صالح (أبو تراب) والأردني عبد الملك ع. وقد أعاد الشاهدان سرد التجاوزات التي كانت تحصل في رومية من «جلد وضرب وتأييد» لكل من يكفر أو يتعاطى



رئيس حزب

«المرابطون الاصلي»:

شتمت الجيش على

يوتيوب لا الفايبيوك!



عبيدة) واليمني سليم صالح (أبو تراب) والأردني عبد الملك ع. وقد أعاد الشاهدان سرد التجاوزات التي كانت تحصل في رومية من «جلد وضرب وتأييد» لكل من يكفر أو يتعاطى